الثاني وهو يتناول قدرة العرب في الضغط على العالم الخارجي ، وبالتحديد ، كيف يستطيع العرب أن يحولوا مورد النفط الى جهاز ضغط على القوى الخارجية ، لتحقيق تحول واضح في أوساط هذه القوى لصالح القضية الفلسطينية ؟ والاجابة على هذا السؤال تدور ضمن مدى زمني قصير الى متوسط — اي ان بالامكان استخدام النفط كجهاز ضغط خلال مدة زمنية اقصاها نحو خمس سنوات ، لاسباب سيوضحها البحث فيما بعد .

لقد طرحت جهات رسمية وخاصة في مناسبات ماضية مختلفة فكرة استخدام النفط كجهاز ضغط على العالم الخارجي . ولعل أبرز هذه المحاولات كانت محاولة الحكومة العراقية في مؤتمر وزراء المال والنفط العرب في بغداد في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٧ والتي لم يكتب لها النجاح . وسنعمد فيما يلي ، وبشيء من التفصيل ، الى استعراض السياسات البديلة المطروحة او الممكن طرحها لهذا الغرض وذلك بتحديد طبيعة كل منها ، ومن ثم بتحليل مزايا السياسة ومساوئها ، آخذين بالاعتبار ما يترتب على كل سياسة مطروحة من نتائج ونتائج عكسية في البلدان العربية وفي الخارج على السواء ، ذلك ان مجموعة من القيود والحدود والروادع الاقتصادية والسياسية (وربما العسكرية) ترافق كل خيار مفتوح امام العرب ، وان الخيارات المفتوحة بدورها ذات جوانب وآثار اقتصادية وسياسية وعسكرية ، وان هذه الجوانب سواء اكانت في حساب القيود والحدود والروادع او في حساب الخيارات ليست كلها ايجابية او سلبية وانما هي تختلف وتتداخل ، كما يتبدل حجمها واثرها بالنسبة للافق الزمني المختار . لهذا يترتب علينا — توخيا للانضباط الفكري والمنهجية العلمية ان نوازن بين مختلف الآثار لكل من السياسات لنخرج بالتالي بمحصلة الحساب الصافي ، سلبا او ايجابا ، بشكل يمكن معه مقارنة محصلات جميع السياسات المطروحة وتسهل معه عملية الانتقاء بين هذه السياسات .

ولا بد من أن نبين ان المدى الزمني الاقصى الذي يدور التحليل خلاله بالنسبة لهذا القسم من البحث هو المدى المتوسط (اقصاه خمس سنوات) وذلك لثلاثة أسباب : **اولا** ، ان هذه المدة تمثل المهلة القصوى التي ينبغي التحرك ضمنها اذا أريد للقضية الفلسطينية الا تتحجر وللمكاسب الصهيونية الا تترسخ . **ثانيا** ، ان هذه المدة طويلة ويصعب التنبؤ بمدة أطول أو التخطيط لمدة أطول . **ثالثا** ، ان معطيات الطاقة ستتبدل تبدلا جذريا بعد هذه المدة من حيث اكتشاف مناطق نفطية جديدة او استثمار مناطق جديدة او قائمة الى مدى أوسع ، ومن حيث حدوث بعض التبدل في تكنولوجيا الطاقة وتبدل المركز النسبي لمصادر الطاقة البديلة للنفط .

ولكي ننقيد تقيدا تاما بالموضوعية فاننا سنترك للتحليل ان يدلل بنفسه على الاكثر فاعلية والاقل فاعلية من السياسات البديلة دون أن يعني تحليل المواقف حول اي من السياسات تبنيا لهذا التحليل بالضرورة . اما اختيار السياسة المفضلة فهو في التحليل النهائي من حق الذين يملكون القدرة على اتخاذ المقررات السياسية بعد أن يستعرضوا ما يضعه البحث بين أيديهم من وسائل تعين على اتخاذ القرار وتلقي ضوءا على مختلف جوانب المسألة المطروحة .

اخيرا ، لا بد قبل تقديم مختلف السياسات وتقييمها من أن نبين انه ليست لها جميعا الاهداف نفسها ، ولا هي تنطلق من المبررات نفسها ، وليست على المستوى نفسه من حيث افقها الزمني . فبعضها — مثلا — يهدف الى وضع الضغوط على جميع البلدان الغربية منطلقا من مبدأ مسؤوليتها جميعا في شد ازر اسرائيل بشكل او بآخر ، في حين يهدف البعض الآخر من السياسات من خلال تطبيق انتقائي الى الضغط على بلدان غربية محددة دون بلدان أخرى . وكذلك فان بعض السياسات يعتمد التدرج والمرحلية